

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الْوَكْلَاءُ الْعَالَمُونَ مِنَ الصَّدِيقِينَ

جَرِيَةُ رَسْمِيَّةٍ لِلْجَمْعُورِيَّةِ الْمَصْرِيَّةِ - عَدْدٌ غَيْرُ اعْتِيَادِيٌّ

(العدد ٤ مكرر "ب") الصادر في يوم الأحد ٢٢ جمادى الأولى سنة ١٣٧٤ - ١٦ يناير سنة ١٩٥٥ (السنة ١٩٢٦)

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - سدل بنصوص المواد ٧٥ و ١٠٣ و ١٠٤ من المرسوم
بقانون المشار إليه النصوص الآتية :

"مادة ٧٥ - تنقسم السنة الدراسية إلى فصلين دراسيين وتقسم المواد
في كل سنة من سنتي الدراسة إلى مجموعتين (أ و ب) يتعين للطالب
في إحداها في نهاية الفصل الدراسي الأول وفي الأخرى في نهاية الفصل
الدراسي الثاني ."

ويبيّن في لائحة الامتحانات كافية توزيع مواد الدراسة على كل نصف
دراسي ويتعين للطالب في نهاية الفصل الدراسي الأول من السنة في المواد
التي تدرس في هذا الفصل ويتعين في نهاية الفصل الدراسي الثاني في مواد
هذا الفصل وفيها رسب فيه من مواد الفصل الأول وينتقل إلى السنة التالية
إذا تبع في جميع مواد الفصلين أو كانت رسوبه فيها لا يزيد على مادتين
وف هذه الحالة يتعين في نهاية الفصل الدراسي الأول من السنة التالية
فيما رسب فيه مع مواد هذا الفصل على ألا يمنع الشهادة المالية إلا من تبع
في جميع مواد السنتين التالية والرابعة".

"مادة ١٠٣ - تعقد امتحانات التقليل على دور واحد في المواعيد
التي يحددها شيخ الجامع الأزهر وينقل التلميذ إذا تبع في جميع المواد
على النحو المبين في المادة

قانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٥

بتتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٣٦
بإعادة تنظيم الجامع الأزهر

باسم الامة

مجلس الوزراء

بعد الإطلاع على الأعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣

وحل القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء
سلطات رئيس الجمهورية .

وحل المرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٩ بإعادة تنظيم الجامع الأزهر
والقوانين المتعلقة به .

وحل ما أورثه مجلس الدولة .

ومناه حل ما عرضه رئيس

مادة ٢ - يلى ما يخالف أحكام المادة السابقة من نصوص المرسوم
قانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ المشار إليه .

مادة ٣ - ينقل طلبة الكليات الراسبون في مادة أو مادتين في العامين
الدراسين ١٩٥٣ - ١٩٥٤ و ١٩٥٤ - ١٩٥٥ إلى السنة التالية على أن
يؤدوا الامتحان فيها رسبوا فيه مع مراد الامتحان التالي كما ينقل تلاميذ
المعاهد الراسبون في مادة واحدة في العام الدراسي ١٩٥٣ - ١٩٥٤ على
أن يؤدوا الامتحان فيها رسبوا فيه مع مواد الامتحان التالي .

مادة ٤ - على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ هذا القانون ، ويحمل به
من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية مما أحكام المادة ٧٥ المشار إليها
في المادة الأولى من هذا القانون فيعمل بها ابتداء من العام
الدراسي ١٩٥٥ - ١٩٥٦ .

صدر ببيان الرئاسة في ٢٢ بجاءى الأول سنة ١٣٧٤ (١٦ يناير سنة ١٩٥٥)

رئيس مجلس الوزراء

جمال عبد الناصر حسين ، بكتاشي (أ.ح.)

“مادة ١٠٤ - يعقد امتحان الشهادات على دورين أحدهما في نهاية
السنة الدراسية والثاني قبل افتتاح السنة التالية في المواعيد التي يحددها
شيخ الأزهر .

وبيان الدخول في امتحان الدور الثاني :

(أ) للتلاميذ الذين رسبوا في امتحان الدور الأول في مادة واحدة
أو مادتين فقط .

(ب) للتلاميذ الذين تقدموا لامتحان الدور الأول وتختلفوا بمقدار مقبول
من تأديته في جميع المواد أو في بعضها بشرط الا يكون التلميذ قد
رسب في أكثر من مادتين من المواد التي أدى الامتحان فيها .

ويمنعن تلاميذ الفئة «د» فيما رسبوا فيه أما تلاميذ الفئة «ب»
فيستحبون في جميع المواد إلا إذا كان التلميذ قد تخلف في مادة واحدة
أو مادتين فقط أو تخلف في مادة واحدة ورسب في مادة أخرى فيسمح له
بتادية الامتحان فيما تخلف عنه ومارسب فيه من المواد فقط ” .